

هذه ترجمة غير رسمية لوثيقة قاعة المؤتمرات المقدمة من البعثتين الدائميتين للبرازيل وكندا إلى الأمم المتحدة في فيينا
A/CONF.241/PM/CRP.2 للاطلاع على الوثيقة الرسمية، يرجى زيارة: وثيقة قاعة المؤتمرات المقدمة من البرازيل وكندا

اجتماع فريق الخبراء حول الوصول المتساوي إلى العدالة للجميع

9 - 11 ديسمبر 2024

قصر وزارة العدل

برازيليا، البرازيل

ناقش الخبراء مجموعة واسعة من المواضيع والتدابير المتعلقة بضمان الوصول المتساوي إلى العدالة للجميع في سياق العدالة الجنائية، مثل معالجة التمييز وإزالته، والمؤسسات القضائية التمثيلية، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وجمع البيانات وقياس الأثر، والوصول المتساوي إلى العدالة للجميع والبيئة، فضلاً عن مناهج متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات و الأطراف.

وقد اتفق الخبراء على أن:

على الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية لضمان الوصول المتساوي إلى العدالة للجميع أن تُشجّع على:

1. ضمان الوصول المتساوي للجميع في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية، مع التأكد من أن هذا يشمل الوصول المتساوي للجميع في تعاملاتهم مع وكالات إنفاذ القانون، والادعاء، والمحاكم المستقلة وغير المتحيزة، والقضاء، وغيرها من مؤسسات العدالة الجنائية، ومقدمي المساعدة القانونية، وخدمات دعم الضحايا.
2. تعزيز ودعم تنفيذ أنظمة عدالة جنائية تركز على الناس¹، قائمة على المساواة، ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي، وشاملة لجميع الهويات، وإجراء إصلاحات للقضاء على الحواجز الهيكلية والثقافية، مما يضمن معاملة عادلة ومتساوية لجميع الأفراد، ويعزز المعرفة بنظام العدالة الجنائية، والثقة في مؤسساته وإدارة العدالة.
3. وشاملة، والأدلة البيانات إلى مستندة للجميع العدالة إلى المتساوي الوصول لتعزيز المبدولة الجهود تكون أن ضمان ذوي والأفراد للمجموعات واسع إشراك خلال من تُطوّر وأن، وأبحاث وكمية نوعية بيانات على وتعتمد، وشفافة تخصيص ضمان مع، القرارات اتخاذ في متنوعة أصوات ومشاركة، والإقصاء الهيكلية التفاوتات في الحياة الخبرة الاقتضاء عند اللازمة التعديلات وإجراء وتقييمها الجهود هذه لتنفيذ الكافية الموارد.

¹ خلال اجتماع فريق الخبراء، اتفق الخبراء على أهمية إشراك مجموعات متنوعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النساء، الأقليات، المهاجرين، الشعوب الأصلية، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال، الشباب، الأفراد من مجتمع الميم+، كبار السن، اللاجئين، النازحين داخلياً، الأشخاص عديمي الجنسية المجتمعات المهمشة وغيرهم ممن لديهم احتياجات خاصة، في تنفيذ نهج يتمحور حول الأشخاص. ومع ذلك، لم يتفق الخبراء على تعريف موحد للعدالة التي تركز على الأشخاص. لمزيد من التوضيح حول "نهج يتمحور حول الأشخاص"، يُرجى الرجوع إلى الوثيقة بعنوان "رؤية جديدة للأمين العام بشأن سيادة القانون الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة".

4. هذه تظل حيث، والفقير والتمييز المنهجية العنصرية مثل، الأطلسي عبر الرقيق وتجارة الاستعمار إرث معالجة في التقليدية والمجتمعات الأصلية والشعوب السود/أفريقية أصول من المنحدرين تجربة على تؤثر العوامل تقاطعياً نهج واعتماد، الجنائية العدالة نظام مع تعاملهم
5. تعزيز نهج شامل وتقاطع للوصول إلى العدالة من خلال معالجة نقاط الضعف المركبة التي يواجهها الأفراد عند تقاطع الهويات والعوامل المتعددة بما في ذلك توفير خدمات دعم متكاملة وشاملة
6. والممارسات والسياسات القائمة لزيادة الوصول إلى العدالة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك إلغاء تجريم بعض الأفعال والقضاء على ممارسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية التي تستهدف و/أو تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الفقراء والمهمشين، مثل الأشخاص الذين يواجهون حواجز مؤسسية وتحديات ناتجة عن عدم القدرة على دفع الغرامات أو الرسوم
7. لنظر في تأثير الجرائم التي تؤثر على البيئة، بما في ذلك على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ودراسة التحديات التي تطرحها لضمان الوصول إلى العدالة للجميع، بما في ذلك التهديدات التي تواجه المدافعين عن البيئة وحقوق الإنسان
8. تشجيع وكالات إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة الجنائية على جمع البيانات وتحليلها ونشرها بشكل منهجي، مفصلة حسب عوامل مثل العرق والنوع الاجتماعي والعمر، مع ضمان سهولة الوصول إليها لتعزيز الشفافية وإعلام صنع السياسات المعتمد على الأدلة، مع تضمين ضمانات لحماية وأمن البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها
9. تعزيز أو إنشاء هيئات إشراف مستقلة وداخلية لمراقبة ممارسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، لضمان الشفافية والمساءلة، بما في ذلك حول الإفراط في استخدام الشرطة، والاحتجاز، وتجريم المجموعات في أوضاع هشّة، ولا سيما السكان من أصل أفريقي/السود، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، والمجتمعات الأخرى، ومعاملة الضحايا في جميع مراحل الإجراءات الجنائية.
10. تبني استراتيجيات لتعزيز التنوع والمساواة والعدالة في مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، وخدمات المساعدة القانونية، وخدمات دعم الضحايا، بين المهنيين والمنظمات التي تدعم النظام العدلي الجنائي، بما في ذلك من خلال تنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لمعالجة الحواجز الهيكلية وتعزيز المشاركة، وإلغاء التحيز في عمليات التوظيف، وتعزيز فرص التطوير المهني ومعالجة التمييز في أماكن العمل. يجب أن تصاحب هذه الجهود جمع البيانات الشفاف والتقرير العام المنتظم لقياس التقدم.
11. تعزيز التدابير لزيادة كفاءة الوصول إلى الخدمات القانونية التي تعزز الوصول الشامل والعادلة إلى العدالة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وفقاً للضمانات التي سيتم ذكرها أدناه
12. ضمان أن أي استخدام مسؤول للتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يتضمن تنظيمه وتقييم تأثيره على الوصول إلى العدالة، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية المنصوص عليها في توصية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والاتفاق الرقمي العالمي، والقرار الأول للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي. (A/78/L.49)
13. ضمان أن أي استخدام مسؤول للتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يتماشى مع مبادئ الشرعية، والتناسب، والضرورة والمساءلة، وعدم التمييز، ويشمل معايير الأمان، والخصوصية، وحقوق الإنسان في تصميمها، وكذلك إجراء تقييمات دورية واستشارية لضمان الفعالية والدقة وتجنب الإضرار، مع مراعاة التأثير المحتمل لهذه التكنولوجيا في تفاقم التحيزات والتمييزات القائمة
14. إزالة الحواجز، بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية، لتعزيز تقديم خدمات مساعدة قانونية عالية الجودة، عادلة، فعالة، شاملة، ومنصفة في جميع مراحل عملية العدالة الجنائية، للأشخاص المحتجزين، المعتقلين، المشتبه بهم، أو المتهمين بارتكاب جريمة

وكذلك للضحايا والناجين والشهود، إذا لم تكن لديهم الوسائل اللازمة أو عندما تتطلب العدالة ذلك. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام نماذج متنوعة، بما في ذلك الشراكات مع وبين المنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، ونقابات المحامين، والمنظمات الشعبية، ومن خلال استخدام المساعدين القانونيين والمدافعين الشعبيين/المجتمعيين، والمدافعين العاميين، وعيادات القانون الجامعية. كما يُشجّع تبادل أفضل الممارسات في الجهود المبذولة لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية².

15. تعزيز استخدام مجموعة متنوعة من النهج المجتمعية والتصالحية لزيادة الوصول إلى العدالة، بما يتماشى مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية الأخرى.

16. تعزيز الوعي العام بحق الوصول المتساوي إلى العدالة للجميع، خاصة بين الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية، والمجموعات والمجتمعات التي تواجه التمييز وعدم المساواة، وكذلك الأشخاص الذين يواجهون حواجز أخرى للوصول مثل اللغة، والإعاقات، والأشخاص في أوضاع هشّة، من خلال المعلومات القانونية والتعليم وزيادة الوعي واتخاذ تدابير استباقية لتقريب النظام العدلي من الناس.

17. النظر في تقديم تقارير حول تنفيذ القرار 227/78 واستخدام معايير الأمم المتحدة في الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مساهماتهم في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة للوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية واجتماعاته الإقليمية التحضيرية، وكذلك في الجلسة السنوية للجنة الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية في إطار المعايير والمعايير الدولية.

18. إنشاء برامج متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات ومتعددة الأطراف لتوفير الوصول إلى العدالة وتطوير آليات إحالة بين هذه المنظمات لمعالجة الفجوات في تقديم الوصول إلى العدالة. يشمل ذلك تعزيز نهج شامل للحكومة والتعاون بين الوزارات، مثل جمع القضايا المتعلقة بالعدالة والتعليم والصحة لتقديم خدمات الدعم الموجهة للأشخاص المتأثرين بالصدّات من ضحايا العنف أو برامج التأهيل للمسجونين.

كما شجع الخبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على القيام بما يلي:

1. دعم تطوير المعرفة وتبادل الخبرات بين الدول بشأن النهج المبنية على الأدلة في معالجة التمييز في الوصول إلى العدالة، بما في ذلك دور إنفاذ القانون، والمدعين العاميين، والمحاكم في التدابير المتعلقة بالكشف عن التفاوتات والتحقيق فيها، والتخلص من التفاوتات والنتائج غير العادلة، مع التركيز على الفئات المهمشة والمجتمعات المتضررة، ودعوة الخبراء والمنظمات المجتمعية والممارسين لتطوير أدوات تقنية ومواد تدريبية، وتقديم المساعدة الفنية والمادية للدول الأعضاء عند الطلب لضمان الوصول المتساوي إلى العدالة.
2. تطوير أدوات تقنية ومواد تدريبية، ودعم الشبكات المهنية عبر الدول لضمان تمثيل شامل في مهنة العدالة الجنائية، بالاستفادة من الدروس المستفادة والنهج المبنية على الأدلة في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع الشبكات المجتمعية والمدنية والمهنية.

[الملحق، A/RES/67/187 الوثيقة] كما هو محدد في مبادئ الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية في أنظمة العدالة الجنائية²

-
3. تطوير إرشادات حول المنهجيات لقياس الوصول المتساوي إلى العدالة في النظام الجنائي، بما في ذلك قياس الاحتياجات القانونية، والوصول إلى المساعدة القانونية، وأنظمة دعم الضحايا، وآليات تقديم العدالة، والعوائق التي يواجهها الأفراد في أوضاع هشة.
 4. تطوير سلسلة من المنتجات البحثية والمعرفية العالمية لتسليط الضوء على التحديات التي يواجهها الفئات المتعددة التي تواجه حواجز متعددة للوصول إلى العدالة والتمييز.
 5. قيادة تطوير مبادرة عالمية لاستخدام المعرفة متعددة القطاعات لإبلاغ تطوير الضمانات والإرشادات التقنية لضمان أن أي استخدام للذكاء الاصطناعي في النظام الجنائي يكون آمناً وعادلاً وغير تمييزي ودقيق وفعال.
 6. تعزيز التعاون العالمي لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي للترجمة الحية والنسخ للغات الأقل تمثيلاً للاستخدام في النظام الجنائي، بما يتماشى مع الأولويات المتعلقة بحماية البيانات، والدقة، والوصول المتساوي، وعدم التمييز.
 7. تطوير إطار كفاءات مهنية لمهنيي العدالة الجنائية، ومقدمي المساعدة القانونية، ومقدمي دعم الضحايا لضمان الوصول المتساوي للعدالة للجميع.
 8. دعم بناء القدرات في مجال النهج متعددة القطاعات والمتعددة الأطراف، من خلال التعلم بين الأقران ومشاركة الممارسات الواعدة، مع تقديم إرشادات عملية حول كيفية تذليل الحواجز بين القطاعات